ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⴰ ⵜⵣⵎⵔ
ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰ ⵖⵔⵓⵔⵉⵏ ⴰ ⵜⵙⵍⵍⵉⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية
والمساواة والأسرة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL
DE L'EGALITÉ ET DE LA FAMILLE

حصيلة تفعيل برنامج «ولادنا» لإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها

www.social.gov.ma

ماي 2021

المحتـــوى

1- بطاقة حول برنامج ولادنا لإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.....3

السياق.....3

الفئة المستهدفة.....4

مكونات البرنامج.....4

موقع المشروع ومدة الانجاز 5

2- حصيلة البرنامج خلال الفترة من ماي 2019 إلى ماي 2021.....6

إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة بالأقاليم النموذجية.....9

إحداث اللجن الإقليمية لحماية الطفولة.....12

إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة.....12

مواكبة الفاعلين على المستوى الترابي وإعداد أدوات تحقيق الالتقائية.....14

الآفاق المستقبلية.....19

1-بطاقة حول برنامج ولادنا لإطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

السيـــاق

يسعى برنامج «ولادنا» إلى توفير إطار مؤسساتي، على مستوى الأقاليم والعمالات، متخصص في الوقاية وحماية الطفولة ضد مختلف أشكال الإهمال والعنف والاستغلال، وذلك بغية تحقيق الالتقائية بين البرامج والخدمات – التي توفرها المصالح العمومية اللاممركزة المعنية مباشرة بحماية الطفولة وجمعيات المجتمع المدني- وفق مدار مندمج يشمل مجالات الرصد، التبليغ، التكفل الصحي والنفسي، الرعاية الاجتماعية، التربية والتكوين، التنشيط الثقافي والرياضي، إعادة الادماج، التتبع والتقييم.

كما يتوخى هذا البرنامج ضمان الخدمات الاجتماعية المواكبة لتفعيل التدابير القضائية، في إطار تعزيز التكامل بين السلط واحترام استقلاليتها.

أطلقت وزارة لتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برنامج «ولادنا»، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والجمعيات والشركاء والدوليين، في سياق وطني يتميز بالدينامية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بمناسبة الذكرى التاسعة عشر لعيد العرش المجيد، والتي تعطي أولوية خاصة للبرامج الاجتماعية ضمن رؤية واضحة تسعى إلى تحقيق التكامل بين تدخلات القطاعات الوزارية، لتقديم أجوبة تستجيب لحاجيات المواطنين وذات أثر ملموس عليهم وعلى أسرهم.

ويندرج برنامج «ولادنا» في إطار تفعيل الهدف الاستراتيجي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة بالمغرب 2015-2025 المتعلق بإحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وفي إطار تفعيل منشور السيد رئيس الحكومة رقم 11/2019، بتاريخ 26 يوليوز 2019 حول موضوع التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

كما يندرج هذا البرنامج في إطار تفعيل «الميثاق الوطني لفائدة الطفولة» المنبثق عن أشغال الدورة 16 للمؤتمر الوطني لحقوق الطفل الذي نظمه المرصد الوطني لحقوق الطفل في نوفمبر 2019، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والرئاسة الفعلية لصحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم. حيث أعطى هذا الميثاق دفعة نوعية لتسريع إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.

وينسجم برنامج ولادنا مع المبادرة الملكية «مدن إفريقية بدون أطفال في وضعية الشارع» والمبادرة التي أطلقها المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي تترأسه صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم «الرباط مدينة بدون أطفال في وضعية الشارع، حيث يعتبر إحداث الاسعافات الاجتماعية المتنقلة للأطفال في وضعية الشارع من المشاريع الداعمة والموازية لإطلاق الأجهزة الترابية على مستوى الأقاليم.

الفئة المستهدفة

جميع الأطفال أقل من 18 سنة، ولاسيما:

- **الأطفال ضحايا الإهمال** أو الاعتداء أو العنف أو الاستغلال أو البيع أو الاتجار؛ أو التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة؛ والأطفال ضحايا الممارسات الضارة؛
- **الأطفال في وضعية خطر** بسبب هشاشة أوضاعهم، ولاسيما الأطفال غير المسجلين بالحالة المدنية؛ الأطفال غير المتمدرسين؛ الأطفال المحرومون من الوسط العائلي (اليتامى والمهملون) والأطفال في مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛ الأطفال من أسر فقيرة، والأطفال في وسط قروي معزول، والأطفال في أسر مفككة؛ الأطفال في وضعية إعاقة؛ الأطفال ضحايا الاستغلال

الاقتصادي؛ الأطفال في وضعية الشارع، والأطفال المدمنون؛ الأحداث الجانحون المودعون بمراكز حماية الطفولة ومراكز الإصلاح والتهذيب؛ الأطفال المهاجرون غير المرفقين.

- الأسر والمجتمعات المحلية حيث يعيش الأطفال وينمون، بما في ذلك الأسر البيولوجية؛ الأسر المتكفلة؛ الأسر الممتدة؛ الأسر أحادية الوالدين؛ الأسر الفقيرة أو في وضعية هشة؛ الأسر في مناطق قروية معزولة لا تتوفر فيها الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ الأسر في وضعية صعبة التي تعجز عن حماية أطفالها.

مكونات البرنامج

1. إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة تتكون من المصالح العمومية المعنية، يترأسها العمل، وتتولى وضع خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة بناء على تشخيصات لوضعية الطفولة ولهياكل وخدمات الحماية؛
2. إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة، تتولى تقديم الدعم التقني للجن الإقليمية، استقبال الأطفال والأسر وتوجيههم ومواكبتهم في مدار الحماية، تدبير منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية؛
3. وضع برنامج للتكوين في مجال الطفولة لفائدة الفاعلين على مستوى الإقليم؛
4. وضع أدوات تحقيق الالتقائية، ولاسيما دليل مدار حماية الطفولة، بروتوكول إطار لحماية الطفولة، آلية تشخيص الهياكل وخدمات حماية الطفولة، دليل إعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة؛
5. وضع منظومة معلوماتية إقليمية لتتبع الطفل داخل مدار الحماية.

موقع المشروع ومدة الانجاز

تبعا لمقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة، وبناء على نتائج المشاورات مع القطاعات الوزارية، تحدث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة وفق مقاربة تدريجية، وذلك بأقاليم نموذجية .يتم تحديدها بناء على معايير الكثافة السكانية، التوزيع الجغرافي، توفر الإقليم على إسعاف اجتماعي متنقل للأطفال.

يستهدف المشروع خلال سنة 2020 إطلاق الأجهزة الترابية بثمانية أقاليم وعمالات، هي: الرباط؛ سلا؛ الدار البيضاء-أنفا؛ طنجة؛ مكناس؛ مراكش؛ أكادير؛ العيون.

كما يستهدف البرنامج إطلاق الأجهزة الترابي سنة 2021 و2022 بعشرة أقاليم، هي: تارودانت؛ بني ملال؛ القنيطرة؛ وجدة؛ فاس؛ الراشيدية؛ سيدي قاسم؛ تاونا؛ سطات؛ الجديد.

2- حصيلة البرنامج خلال الفترة من ماي 2019 إلى ماي 2021

انعقد آخر اجتماع للجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسيات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، برئاسة السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة، يوم الثلاثاء 30 أبريل 2019 بمقر رئاسة الحكومة.

وتميز هذا الاجتماع بتقديم برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة باعتباره نتيجة لمشاورات مع القطاعات الحكومية في اجتماع اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المنعقد بتاريخ 14 دجنبر 2018، واللقاء التشاوري مع الجمعيات المنعقد في 22 يناير 2019، ومع الشركاء الدوليين بتاريخ 19 مارس 2019.

وقد خلص هذا الاجتماع إلى مجموعة من النتائج، أهمها: انسجام برنامج إحداث الأجهزة الترابية وأهميته، وتعبير القطاعات الأساسية المعنية على الانخراط في تنزيله على أساس تجريبه في بعض الأقاليم النموذجية في مرحلة أولى، والعمل على تحقيق الالتقائية بين البرامج والخدمات القائمة وترشيد الموارد المتوفرة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة مصغرة من السيدات والسادة الوزراء المعنيين، برئاسة السيد رئيس الحكومة، لمناقشة الصيغة التنظيمية الملائمة لتنزيل البرنامج.

وبناء على ذلك، أصدر السيد رئيس الحكومة المنشور رقم 2019/11 بشأن التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية 2015-2025، بتاريخ 23 ذو القعدة 1440 الذي يوافق 26 يوليوز 2019.

ومن أهم ما جاء به منشور السيد رئيس الحكومة، إحداث لجن إقليمية لحماية الطفولة تحت إشراف السادة العمال على الأقاليم والعمالات مع إحداث السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة لمراكز المواكبة لحماية الطفولة. تكليف السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة من خلال هذه المراكز بأعمال كتابة اللجنة الإقليمية ومساعدتها على القيام بمهامه. كما حدد منشور السيد رئيس الحكومة مهام مراكز المواكبة في مجال تقديم الخدمات للأطفال والأسر، التنسيق مع المصالح العمومية المختصة، إعداد وتدبير منظومة معلوماتية وإعداد التقارير.

وإلى جانب ذلك، كلف منشور السيد رئيس الحكومة السلطة الحكومية المكلفة بالطفولة بالتنسيق مع مع السلطات الحكومية المعنية للقيام بتشخيصات إقليمية لخدمات الحماية، وإعداد مشاريع خطط عمل إقليمية للنهوض بها، وتوفير أدوات تمكن من تحقيق الالتقائية والتكامل بين تدخلات المصالح العمومية اللاممركزة المعنية بحماية الطفولة.

وفي نفس السياق، أشار منشور السيد رئيس الحكومة إلى أن إحداث الأجهزة الترابية لحماية الطفولة سيقتصر في مرحلة تجريبية تقتصر على بعض الأقاليم والعمالات تحددها السلطات الحكومية المعنية، على أن يتم تقييم التجربة وترصيدها، في أفق مواكبة باقي أقاليم المملكة من أجل إحداث أجهزة ترابية مندمجة لحماية الطفولة، وذلك وفق مقاربة تدريجية. مع دعوته للسيد وزير الدولة والسيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام حث مصالحهم المركزية واللاممركزة التابعة لقطاعاتهم أو الخاضعة لوصايتهم لتسخير كل الوسائل الضرورية لإحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.

كما أكد منشور السيد رئيس الحكومة على أهمية التنسيق مع السلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ضمانا لإنجاح هذه التجربة والتطبيق الأمثل لمضامين المنشور.

وفي إطار تنفيذ منشور السيد رئيس الحكومة، عمل قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ومؤسسة التعاون الوطني الخاضعة لوصايته، بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية ومصالحها اللاممركزة، وبدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، وبمشاركة جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الطفولة والأسرة والمرصد الوطني لحقوق الطفل وبرلمان الطفل، على تنزيل برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.

وبفضل انخراط كافة القطاعات الحكومية ومصالحها المعنية تم إحداث الأجهزة الترابية بسبعة أقاليم وعمالات من أصل ثمانية أقاليم وعمالات مبرمجة خلال سنة 2020. كما تم إطلاق ورش إحداث الأجهزة الترابية بعشرة أقاليم خلال سنة 2021. مما مكن من تحقيق حصيلة نقدمها من خلال المحاور التالية:

إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة بالأقاليم النموذجية

نظمت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة لقاء انطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، بطنجة في بتاريخ 18 دجنبر 2019 بطنجة، بدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، وذلك بهدف التعريف بالأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، من حيث المكونات والمهام ومراحل الإحداث، وإشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين، على المستويين المركزي والترابي، من خلال أربعة ورشات عمل في إعداد آليات تحقيق الالتقائية. وقد تناولت هذه الورشات مواضيع مرتبطة بخطة العمل الإقليمية لحماية الطفولة، المنظومة المعلوماتية لتتبع الطفل في مدار الحماية، البرتوكولات الإقليمية لحماية الطفولة، التكوين في مجال حماية الطفولة.

تميز هذا اللقاء بحضور 300 مشارك من القطاعات الحكومية والمصالح التابعة لها المعنية، السلطات المحلية، السلطات القضائية، المنتخبون، الجامعات، الجمعيات، الأطفال البرلمانيون، الشركاء الدوليون. كما عرف هذا اللقاء مشاركة ممثلة عن لجنة حقوق الطفل الأممية.

ومن أهم مخرجات هذا اللقاء الإعلان عن إطلاق الأجهزة الترابية بأقاليم وعمالات طنجة-أصيلة، الرباط، سلا، الدارالبيضاء-أنفا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون.

وفي نفس السياق، نظمت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة لقاء لإطلاق الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة بالرباط، في بتاريخ 28 يناير 2020، بتعاون مع الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، وذلك بهدف إشراك المتدخلين في إطلاق الجهاز الترابي، وتبادل التجارب والآراء حول سبل وآليات تعزيز العمل المشترك وتحقيق الالتقائية، انسجاما مع مبادرة الرباط مدينة بدون أطفال في وضعية الشارع التي أعلن عنها المرصد الوطني لحقوق الطفل، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم.

تميز هذا اللقاء بمشاركة السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة، وإلقاء كلمة خلال الجلسة الافتتاحية. كما شارك في اللقاء 300 مشاركة ومشارك من ممثلي القطاعات الحكومية ومصالحهم اللاممركزة بعمالة الرباط، السلطات المحلية، السلطات القضائية، المنتخبون، الجامعات، الجمعيات، الأطفال البرلمانيون، الشركاء الدوليون.

تميز هذا اللقاء أيضا بتوقيع اتفاقية شراكة بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والمرصد الوطني لحقوق الطفل، للمساهمة في تعزيز خدمات المركز الوطني للاستماع والاشعار والدفاع عن الأطفال ضحايا العنف والاستغلال والإهمال، عبر الرقم الأخضر 2511 والمنصة الإلكترونية ma.25.11.

وقد عرف هذا اللقاء تنظيم أربعة جلسات عمل، تناولت مواضيع الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة بالرباط، مسار الطفل في منظومة الحماية وآليات الإحالة بين المتدخلين والتتبع والتقييم، أولوية الوقاية في مجال حماية الطفولة، دور الجمعيات في الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة بالرباط.

إحداث اللجن الإقليمية لحماية الطفولة

عمل السيد وزير الداخلية على تعميم منشور السيد رئيس الحكومة على جميع الولاة والعمال، وبناء على مراسلة له في هذا الشأن، أصدر السادة الولاة و العمال قرارات عاملية بشأن إحداث اللجنة الإقليمية لحماية الطفولة بالأقاليم والعملات المستهدفة، وقد شملت هذه القرارات أقالم وعمالات طنجة-أصيلة، سلا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون، الدار البيضاء-أنفا.

إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة

عمل قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسر على وضع دفتر تحملات هذه المراكز، يتضمن المعايير الدنيا لتوفير فضاء ملائم لأداء مهام المركز المتعلقة باستقبال الأطفال والأسر، وتوطين قاعدة المعلومات، وتقديم الدعم التقني للجنة الإقليمية. كما حدد دفتر التحملات توصيفا لمهام وكفاءات فرق عمل مركز المواكبة في مجالات تقديم المساعدة الاجتماعية للأطفال، تدبير قاعدة المعلومات، إعداد وتتبع وتقييم برامج وخطط العمل، بالإضافة إلى مهام وكفاءات المسؤول المكلف بتدبير المركز، وخلية الإدارة المكلفة بالموارد البشرية والميزانية واللوجستيك.

وقام في إطار اتفاقية شراكة مع التعاون الوطني، وبتعاون مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات الترابية، بإحداثها بسبعة أقاليم من مجموع ثمانية أقاليم مستهدفة. حيث يتوفر هذا النوع من المراكز حاليا بأقاليم وعمالات طنجة-أصيلة، الرباط، سلا، الدار البيضاء-أنفا، مكناس، مراكش، أكادير، العيون.

مواكبة الفاعلين على المستوى الترابي وإعداد أدوات تحقيق الالتقائية

قام قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والتضامن، بدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، على مواكبة الفاعلين الترابيين وإعداد وتوفير مجموعة من الأدوات التي تمكن من تحقيق الالتقائية والتكامل بين تدخلات المصالح العمومية اللاممركزة المعنية بحماية الطفولة، حيث تم في هذا الإطار القيام بما يلي:

- **إطلاق برنامج للتكوين لمواكبة الأجهزة الترابية المحدثة**، وهو البرنامج الذي يتكون من 13 دورة تكوينية، حيث امتد على أحد عشر شهرا، من يونيو 2020 إلى أبريل 2021، بمعدل 80 مشاركا في الدورة.
- **إعداد «منظومة معلوماتية مندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية»**، بتنسيق وتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات العمومية التابعة لها، والسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، تمكن من تسجيل وتتبع الطفل في مدار الحماية، تبادل آني وموثوق ومتنقل للمعلومات بين المصالح العمومية المعنية، ضمان السرية والحفاظ على المعطيات الشخصية للطفل وأسرته، توفير المعلومات المتعلقة بحماية الأطفال ضد مختلف أشكال العنف أو الاستغلال أو الإهمال، إنتاج تقارير إقليمية حول منحى تطور العنف والاستغلال والاهمال على مستوى كل إقليم. وقد تم الشروع في تجريبها بمركز المواكبة لحماية الطفولة بسلا، انطلاقا من 25 مارس 2021، وذلك في أفق تعميمها على الأقاليم المستهدفة ومواكبتها ببرنامج للتكوين ودليل للاستعمال.

صورة من مركز المواكبة لحماية الطفولة بالدار البيضاء

- **إعداد آلية لتشخيص هياكل وخدمات حماية الطفولة على مستوى الإقليم**، بتنسيق مع الفاعلين على مستوى الأقاليم. وتمكن هذه الآلية من توفير صورة دقيقة للمنظومة الحالية للحماية بالإقليم، تقييم الهياكل المعنية والمنخرطة في منظومة الحماية، تحديد أهم المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بالإقليم، تقدير وتقييم الموارد البشرية والمالية الضرورية لتوفير خدمات ملائمة للأطفال، تحديد الأولويات حسب المجال الترابي لكل إقليم، تحديد الحاجيات على مستوى المعلومات الضرورية للقيام بتتبع وتقييم حماية الطفولة.

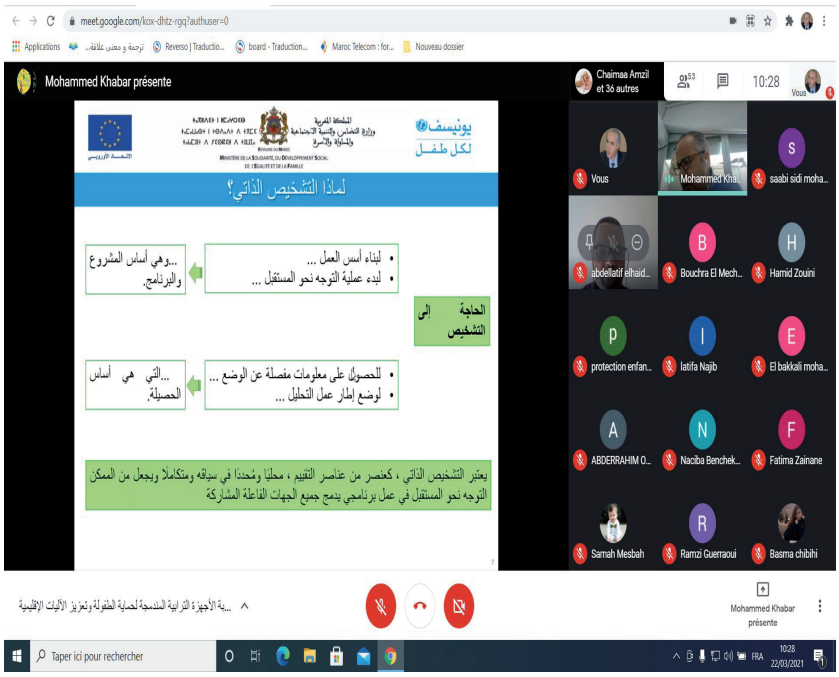

صورة من لقاء تشاوري عن بعد مع الفاعلين بسلا حول آلية التشخيص الذاتي

وضع دليل لإعداد خطط العمل الإقليمية لحماية الطفولة، بتشاور مع الفاعلين على مستوى الأقاليم السبعة المعنية، وتنظيم دورات تكوينية حولها. ويحدد هذا الدليل منهجية إعداد الخطة، والأطراف المشاركة، ومراحل الإعداد، انطلاقا من تحديد الأولويات والأهداف إلى مرحلة البرمجة والتخطيط، وتحديد المسؤوليات وكيفية التنفيذ والمؤشرات والميزانية ومدة الإنجاز والنتائج المتوقعة.

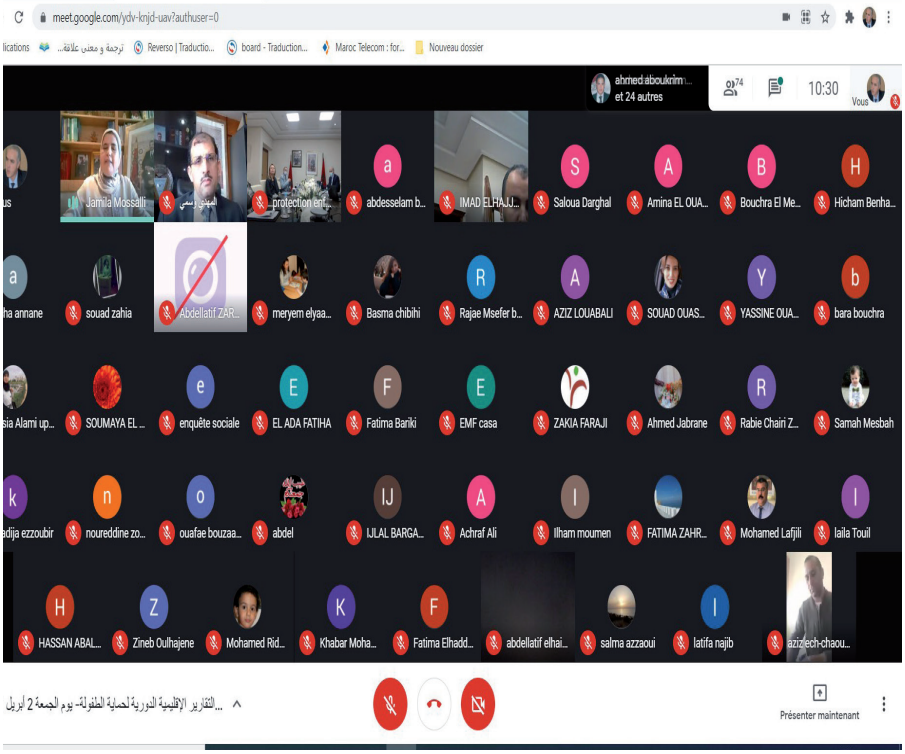

إعداد وثيقة حول المدار المندمج لحماية الطفولة وإعداد عناصر بروتوكول إطار لحماية الطفولة، بتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية، وتحدد هتين الوثيقتين الفئات المعنية بالحماية، مراحل الحماية وسلة الخدمات والمسؤول عن تقديم الخدمة، وطرق وآليات التنسيق وتبادل المعلومات.

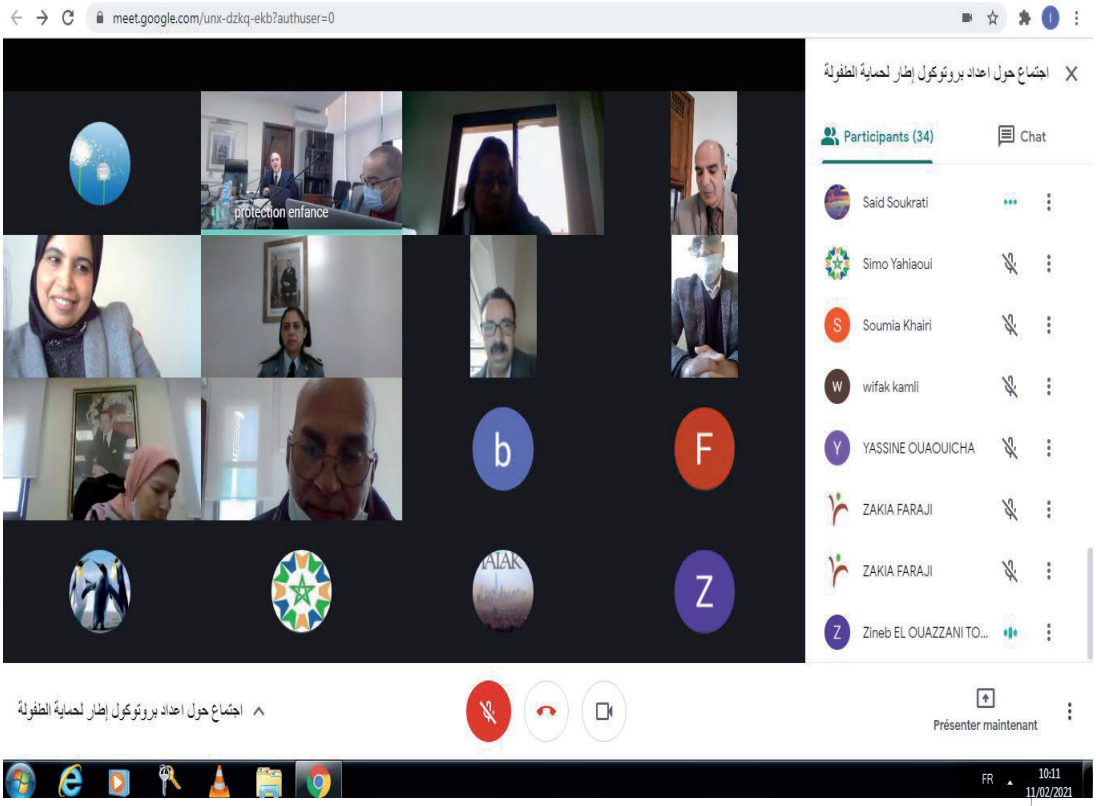

الشروع في إعداد «مرجع وطني موحد لتقييم وضعيات الخطر في مجال حماية الطفولة»، وذلك بهدف ضمان انسجام الممارسات بين المهنيين في تقييم وضعيات الخطر، حسب مقاربة تركز على أهداف محددة ومنهجية دقيقة وتعتمد على أدوات علمية تحدد مبررات أي تدبير من تدابير الحماية. ويتضمن هذا المشروع برنامجا للتكوين والمواكبة في استعمال المرجع وأدواته العملية. ومن المتوقع الانتهاء من إعداده خلال شهر شتنبر 2021.

الآفاق المستقبلية

ضمانا لاستمرارية ورش إطلاق الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وقع قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة برنامج عمل مع اليونيسيف لسنة 2021، يتضمن مجموعة من الأنشطة أهمها:

- مواكبة اللجن الإقليمية لحماية الطفولة لإعداد تشخيصات لخدمات وهياكل حماية الطفولة، وإعداد خطط العمل الإقليمية؛
- دعم صيانتها المنظومة المعلوماتية المندمجة لتتبع الطفل في مدار الحماية وتكوين الفاعلين على استعمالها وتطويرها بناء على نتائج المرحلة التجريبية؛
- إطلاق برنامج التكوين في مجال حماية الطفولة لفائدة الفاعلين في العمالات والأقاليم المحتضنة للأجهزة الترابية الجديدة، بناء على نتائج تقييم البرنامج الأول؛
- دعم إنهاء مسار إعداد البروتوكول الإطار لحماية الأطفال ومواكبة الفاعلين الترابيين لتفعيله.

هذا وقد نظم قطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة اجتماع اللجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ السياسات والمخططات الوطنية في مجال النهوض بأوضاع الطفولة وحمايتها، بتاريخ 05 أكتوبر 2020، بهدف الوقوف على حصيلة تنفيذ برنامج إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة (ولادنا)، وتحديد سبل تعزيز التنسيق على المستوى الترابي لتسريع وتيرة الإنجاز.